جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بإيتاي البارود
المجلة العلمية

اعتراضات أبي حيّان لابن الحاجب

إعداد
د/ عبد العزيز بن أحمد بن عبد الرحمن المنيع
قسم اللغة العربيّة- كليّة التربيّة- جامعة المجمعة

(العدد السابع والثلاثون)
(الإصدار الأول .. فبراير)
(١٤٤٥هـ - ٢٠٢٤م)

علمية- محكمة- ربع سنوية
الترقيم الدولي: ISSN 2535-177X

اعتراضات أبي حيّان لابن الحاجب

عبد العزيز بن أحمد بن عبد الرحمن المنيع
قسم اللغة العربيّة، كليّة التربيّة، جامعة المجمعة، المملكة العربية السعودية.
البريد الإلكتروني: almanea55@gmail.com

الملخص:

قلّل أبو حيّان من شأن كافية ابن الحاجب، ووصفها بأنّها نحو الفقهاء، وصرّح بتركه النظر في كلام ابن الحاجب، وخالفه في مسائل لم يسبق إلى القول ببعضها، وتوبع فيها، وأثّرت فيمن بعده، وجاء هذا البحث ليدرس تلك المسائل، ويبيّن رأي النحويّين فيها، والمختار من أقوالهم، وأظهر أنّ أبرز أسباب اعتراض أبي حيّان لابن الحاجب النزعةُ الأصوليّة المنطقيّة التي اصطبغت بها بعض آراء ابن الحاجب وتعاليله، والتفرّد ببعض الآراء التي خالف بها النحويّين، ويرى أبو حيّان أنّه لا تحقيق فيها، أو أنّها لم تُبن على سماع عن العرب، وخالفت نظائرها، وقد أنصف أبو حيّان ابن الحاجب في مسائل، وانتصر له، ووافقه في بعض ما انفرد به مما يراه متّجهًا في علم العربيّة، جاريًا على قواعدها من غير شذوذ، وكان المنهج في دراسة المسائل أن أبدأ برأي ابن الحاجب، وأعقبه برأي أبي حيّان، ثمّ أذكر رأي النحويّين في المسألة، وأبيّن ما تقتضيه كل مسألة، ثمّ أذكر المختار مع الاحتجاج لذلك، وجاءت الخطة على النحو الآتي:ا لمقدّمة، التمهيد، وفيه حديث عن اعتراضات أبي حيّان للنحويّين، وموقفه من ابن الحاجب، وأسباب اعتراضه عليه، ومنهجه في الاعتراض، وموافقته لابن الحاجب، مسائل الاعتراض، الخاتمة.

الكلمات المفتاحية: ابن الحاجب، أبو حيّان، اعتراضات، الخلاف النحويّ، تعقّبات.

Abu Hayyan's objections to Ibn al-Hajib

Abdul Aziz bin Ahmed bin Abdul Rahman Al-Manea
Department of Arabic Language, College of Education, Majmaah University, Kingdom of Saudi Arabia.
Email: almanea55@gmail.com

Abstract:
Abu Hayyan belittled the importance of Ibn al-Hajib's Kafiya and described it as being similar to the jurists. He stated that he abandoned consideration of Ibn al-Hajib's words, and disagreed with him on issues, some of which he had not previously stated, and he continued on them, and they influenced those after him. This research came to study those issues and clarify his opinion. The grammarians in it, and selected from their sayings, and showed that the most prominent reasons for Abu Hayyan's objection to Ibn al-Hajib is the logical fundamentalist tendency that colored some of Ibn al-Hajib's opinions and reasonings, and the uniqueness of some of the opinions with which he disagreed with the grammarians. Abu Hayyan believes that there is no investigation into it, or that it was not based on hearing from the Arabs, and differed from its counterparts. Abu Hayyan was fair to Ibn al-Hajib on issues, and supported him, and agreed with him in some of what was unique to him, which he saw as a trend in Arabic science, following its rules without deviations. The approach in studying issues was to begin with Ibn al-Hajib's opinion, and follow it. In the opinion of Abu Hayyan, then I mention the opinion of the grammarians on the issue, and I explain what each issue requires, then I mention the chosen one along with the argument for that, and the plan came as follows: the introduction, the introduction, and it contains a talk about Abu Hayyan's objections to the grammarians, his position on Ibn al-Hajib, and the reasons for his objection. On him, his approach to objection, and his agreement with Ibn al-Hajib, issues of objection, conclusion.

Keywords: Ibn Al-Hajjib, Abu Hayyan, Objections Grammatical Disputes, Tracking.

المقدّمة

الحمد لله رب العالمين حمدًا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على نبيّنا محمّد، وعلى آله وصحبه وأتباعه.

أمّا بعد:

فإنّ من سمات العلوم وخصائصها الخلاف في كثير من المسائل، والاحتجاج للآراء؛ وذلك لاختلاف الأدلّة، وتعارض بعضها، وتعدّد أصول الاستدلال، وتنوّع وجوه الاستنباط والاحتجاج، واختلاف الفهوم، وتباين الاجتهادات...

وظهر الخلاف النحويّ عند المتقدّمين من البصريّين والكوفيّين ظهورًا جليًّا استدعى التأليف فيه آنذاك، فألّف ثعلب (٢٩١هـ) كتابه (اختلاف النحويّين)، وألّف ابن كيسان (٢٩٩هـ) كتابه (المسائل على مذهب النحويّين ممّا اختلف فيه البصريّون والكوفيّون)، وألّف أبو جعفر النحّاس (٣٣٨هـ) في اختلاف البصريّين والكوفيّين كتابه (المقنع)، ثمّ تتابعت مصنّفات الخلاف، وكثرت.

ومن العلماء الذين أسهموا إسهامًا بارزًا في التصنيف النحويّ، وكان لمصنّفاتهم أثر فيمن بعدهم، وكثرت الشروح على مؤلّفاتهم الإمام ابن الحاجب جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر الدَّوينيّ (٦٤٦هـ)، فقد ألّف في النحو والصرف كتبًا جليلة أحدثت أثرًا كبيرًا في مسيرة التأليف النحويّ، وشُرِحت كثيرًا، ولا سيّما كتاباه الكافية، والشافية.

وكان ابن الحاجب مجتهدًا في العلم؛ فله آراء لم يُسبق إليها، وصرّح بمخالفة النحويّين في غير موضع، وكان له أثر في الخالفين، فتوبع في بعض اجتهاداته، وخولف في بعضها.

وجاء بعده أبو حيّان أثير الدين محمّد بن يوسف بن عليّ الأندلسيّ الغرناطيّ (٧٤٥هـ)، فصنّف المصنّفات الشهيرة التي زوى فيها مسائل النحو والتصريف، وحوى اختلاف النحويّين في مسائلهما، وخلافه إيّاهم، كالتذييل

والتكميل في شرح كتاب التسهيل، وارتشاف الضرب من لسان العرب، والبحر المحيط، ومنهج السالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك، وغيرها.

وكان لأبي حيّان اعتراض وخلاف لكثير من النحويّين، ومن أهمّ من اعترض لهم ابن الحاجب.

وتظهر أهميّة تلك الاعتراضات فيما يأتي:

- صلتها بعلمين جليلين من أعلام النحويّين الذين لهم أثر كبير في مسيرة هذا العلم، والتصنيف فيه.
- أنّ كافية ابن الحاجب لها منزلة عند من بعده، وأثر فيهم، وكثرت شروحها، وتتابعت كتب التراجم على نقل عبارة أبي حيّان في التقليل منها، ووصفها بنحو الفقهاء. فجاءت هذه الدراسة لبيان أسباب تلك المقولة، وموقف أبي حيّان من آراء ابن الحاجب، وإن كانت المسائل التي خالف فيها أبو حيّان في جميع كتبه ابنَ الحاجب محدودة؛ لأنّ أبا حيّان صرّح بعزوفه عن مؤلّفات ابن الحاجب، وتركه النظر في كلامه.

وكان المنهج في دراسة المسائل أن أبدأ برأي ابن الحاجب، وأعقبه برأي أبي حيّان، ثمّ أذكر رأي النحويّين في المسألة، وأبيّن ما تقتضيه كل مسألة، ثمّ أذكر المختار مع الاحتجاج لذلك.

ولم أقف على دراسة سابقة أفردت هذا الموضوع بالبحث، وقد تناولت عدة دراسات اعتراضات أبي حيّان للنحويّين، والذي يتصل منها بهذه الدراسة ما يأتي:

- اعتراضات أبي حيّان للنحويّين في كتابه التذييل والتكميل –جمعًا ودراسة–. رسالة دكتوراه أعدّها د. منصور أحمد عريف الرحمن، جامعة الإمام، ١٤٢٣هـ. تناولت الرسالة اعتراضات أبي حيّان للنحويّين المتقدّمين والمتأخّرين، ولم يذكر من اعتراضاته لابن الحاجب إلا مسألة واحدة، وهي حدّ التصريف. واختلف هذا البحث عنها في دراستها، والنتيجة التي انتهى

إليها.

- توهيمات أبي حيّان للنحويّين في منهج السالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك –جمعٌ ودراسة–. بحث أعدّه د. أحمد الجندي (حوليّة كليّة اللغة العربيّة بجرجا، جامعة الأزهر، العدد الخامس والعشرون، الجزء الثاني، ١٤٤٢هـ). وليس في المسائل المدروسة شيء من الاعتراض لابن الحاجب.
- ردود أبي حيّان الأندلسيّ وترجيحاته في تذكرة النحاة، بحث أعدّه محمّد الأسديّ (مجلّة جامعة بابل، العلوم الإنسانيّة، المجلّد الثامن عشر، العدد الثالث). وقد حصر فيه مسائل الردود والترجيحات دون دراستها، وليس فيها ما يتّصل بابن الحاجب.

وجاءت الخطة على النحو الآتي:

- **المقدّمة.**
- **التمهيد**، وفيه حديث عن اعتراضات أبي حيّان للنحويّين، وموقفه من ابن الحاجب، وأسباب اعتراضه له، ومنهجه في الاعتراض، وموافقته لابن الحاجب.
- مسائل الاعتراض.
- الخاتمة.
- المراجع.

وأسأل الله التوفيق للعلم النافع، والعمل الصالح، وأن ينفع في هذا الورقات كاتبها وقارئها.

التمهيد

- **اعتراض أبي حيّان للنحويّين:**

حفلت كتب أبي حيّان بآرائه واعتراضاته لكثير من النحويّين المتقدّمين والمتأخّرين، وهذا ظاهر في عامّة كتبه، كالتذييل والتكميل، وارتشاف الضرب، والبحر المحيط، ومنهج السالك، وتذكرة النحاة، ويظهر في تلك الاعتراضات:

- كثرتها كثرة ظاهرة لا تخطئها العين في تلك المصنّفات، منها اعتراضات لمتقدّمي النحويّين، كالفرّاء، والأخفش، ومن بعدهما، كالزمخشريّ، ومنها اعتراضات للمتأخّرين، كالعكبري، وابن الحاجب، ومنها اعتراضات للأندلسيّين، كالجزوليّ، وابن عصفور، وابن مالك. وقد دُرِست أكثر تلك الاعتراضات في رسائل وأبحاث علميّة، تناول بعضها اعتراضه لعامة النحويّين، وأُفْرِد بعضها ببعض أعلامهم(١).

---

(١) وقفت منها على:

- اعتراضات أبي حيّان للنحويّين في كتابه التذييل والتكميل، لمنصور عريف الرحمن، رسالة دكتوراه، جامعة الإمام، ١٤٢٣هـ.
- مواقف أبي حيّان من متقدّمي النحاة حتّى أوائل القرن الرابع الهجريّ من خلال تفسيره البحر المحيط، لعلي الزهرانيّ، رسالة دكتوراه، جامعة أمّ القرى، ١٤٢١هـ.
- توهيمات أبي حيّان للنحويّين في منهج السالك، لأحمد الجندي، حوليّة كليّة اللغة العربيّة بجرجا، ع ٢٥، ١٤٤٢هـ.
- ردود أبي حيّان الأندلسيّ وترجيحاته في تذكرة النحاة، لمحمّد الأسديّ، جامعة بابل، مجلّة العلوم الإنسانيّة، مج ١٨، ع ٣.
- تعقّبات أبي حيّان النحويّة لجار الله الزمخشريّ في البحر المحيط، لمحمّد حمّاد القرشيّ، رسالة دكتوراه، جامعة أمّ القرى، ١٤١٤هـ.
- اعتراضات أبي حيّان في كتابه ارتشاف الضرب على الفرّاء، لزياد خلف أبو حليب، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلاميّة بغزّة، ١٤٣٢هـ.

=

- شدّته في الاعتراض أحيانًا، وانتقاص بعض المعترَض لهم، كما في ردوده على الزمخشريّ، وابن مالك، فوصف الزمخشريّ بأنّه من ضَعَفة أهل العربيّة، وأنّه غير واسع الباع فيها، وأنّه متجاسر على الكلام(١). وربّما أغلظ القول على ابن مالك –مع إجلاله له، واعترافه بفضله– ولا سيّما في مقام تحرير كلام سيبويه، فربّما وصف ابن مالك بضعف الاستنباط، والجسارة على سيبويه، والتلفيق...(٢)، هذا مع إجلاله لابن مالك، وثنائه عليه، وعلى مصنّفاته، فقد وصفه بالثقة فيما ينقل، والفاضل حين يقول(٣)، وقال عنه: «إنّه كان رجلًا صالحًا معتنيًا بهذا الفنّ النحويّ، كثير المطالعة لكتبه، منفردًا بنفسه، لا يحتمَل أن ينازَع، ولا يجادَل، ولا يباحَث، ونظم في هذا الفنّ كثيرًا، ونثر، وجمع باعتكافه على الاشتغال بهذا الفنّ، والشغل به، وبمراجعة الكتب، ومطالعة الدواوين العربيّة، وطول السنّ من هذا العلم غرائبَ، وحوت

=

- اعتراضات أبي حيّان على العكبريّ في تفسيره البحر المحيط، لعودة يونس الحشاش، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلاميّة بغزّة، ١٤٣٦هـ.
- تعقّبات أبي حيّان الأندلسي على ابن عصفور في كتاب ارتشاف الضرب، لمنى الثقفيّ، رسالة ماجستير، جامعة أمّ القرى، ١٤٣٤هـ.
- اعتراضات أبي حيّان على ابن مالك في أبواب المبتدأ والخبر ونواسخهما من كتاب التذييل والتكميل، = = لمحمّد مفتاح إشويخة، رسالة ماجستير، جامعة المرقب، ليبيا، ١٤٣٧هـ.
- مسائل نحويّة خالف فيها أبو حيّان ابن عصفور في كتابه التذييل والتكميل، لحسين الشريف، مجلة كليّة الآداب، جامعة مصراتة، ١٤٣٩هـ.

(١) أبو حيّان، التذييل والتكميل، ١٧/ ٩، ٢٠/ ٢٦٦.

(٢) أبو حيّان، التذييل والتكميل، ١/ ٩٠، ٦/ ٣٠٦، ١٣/ ٢٣٦، ١٦/ ١٥٤.

(٣) أبو حيّان، تذكرة النحاة، ٣٤٥.

مصنّفاته نوادر وعجائب، ومنها كثير استخرجها من أشعار العرب، وكتب اللغة»[١].

وذكر تلميذا أبي حيّان لسان الدين بن الخطيب، وكمال الدين الأدفويّ أنّ في طبعه حدّة أوقعت بينه وبين بعض علماء عصره وحشة، ووقع في نفس جمعٍ كثيرٍ منه ألم كثير، وهذا يفسّر ما نجده من إغلاظ القول أحيانًا لابن الحاجب وغيره.

واعتذر لأبي حيّان تلميذُه شمس الدين الذهبيّ –رحمهما الله– فقال: «شيخنا أبو حيّان لا يُثْبِت لأحد شيئًا في العربيّة، وينظر إلى النحاة بعين النقص؛ لسعة ما هو فيه من التبحّر في علوم اللسان»[٢].

- **موقفه من ابن الحاجب:**

كان لأبي حيّان نظر في كتب ابن الحاجب، وربّما أقرأ شيئًا منها. يدلّ على ذلك أنّه تعقّبه في أكثر من كتاب من كتبه، كالكافية، وشرحها، والشافية، وشرح المفصّل، وذكر تلميذه الصفديّ في كتابه (الوافي بالوفيات) في ترجمة الحسين بن سليمان شرف الدين ريّان أنّه «اجتمع بالشيخ أثير الدين أبي حيّان، وبحث عليه ألفيّة ابن مالك، وأجازه، وبحث على ابن حيّان درسًا في الحاجبيّة، وأجازه»[٣].

ثمّ انحرف أبو حيّان عن ابن الحاجب، وانتقده، وقلّل من شأن مقدّمته الكافية، فقال مرّة: «قال بعض متعرّبة الفقهاء في مقدّمة له...»[٤]، وقال الصفديّ عن أبي حيّان: «وكان يقول عن مقدّمة ابن الحاجب: هذه نحو

(١) أبو حيّان، التذييل والتكميل، ١٦/ ١٥٦.
(٢) الذهبيّ، معرفة القرّاء الكبار على الطبقات والأعصار، ٣/ ١٣٩٣– ١٣٩٤.
(٣) الصفديّ، الوافي بالوفيات، ١٢/ ٢٢٩.
(٤) أبو حيّان، التذييل والتكميل، ١٥/ ٢٢.

الفقهاء»[١].

وقد شرح ابن الحاجب المفصّل للزمخشري بكتابه: الإيضاح في شرح المفصّل، وقد يكون ذلك سببًا في تقليل أبي حيّان من شأنه، فالأندلسيون لم يعنوا بالمفصّل، وكانوا يقلّلون من شأنه، فهذا ابن مالك يقول عن ابن الحاجب: «إنَّه أخذ نحوه من صاحب المفصّل، وصاحب المفصّل نحوُه صُغيِّرات»[٢]، ولم يكن أبو حيّان يرى المفصّل شيئًا، وقال عنه: «وليس كتابه المفصّل ممّا يلتفِت إليه أصحابنا الأندلسيّون، ولا يقرؤونه، ولا يلتفتونه، ولا يكادون ينظرون فيه... وإنّما اشتهر كتابه المفصّل في بلاد العجم؛ لقصور العجم في آخر الزمان عن النظر في علم العربيّة وعلم اللغة؛ لاشتغالهم بعلم المنطق والخلاف والنظر في العقليّات، وغلبة ذلك عليهم»[٣]، وابن الحاجب كرديّ الأصل، وله نظر في العقليّات، ووصفه أبو حيّان ببعض من يميل إلى المعقول[٤] -كما سيأتي-.

وذكر أبو حيّان في البحر المحيط -وقد بدأ تأليفه وقد قارب الستّين من عمره[٥]- أنّه لم يقف على رأيٍ لابن الحاجب قد سبقه إليه؛ لأنّه ترك النظر في كلام هذا الرجل[٦].

وأبرز أسباب اعتراضه له:

- النزعة الأصوليّة المنطقيّة التي تظهر في بعض آراء ابن الحاجب -كما سيأتي إن شاء الله في الفرق بين علم الجنس واسم الجنس- ولذا وصفه

(١) الصفدي، أعيان العصر، ٥/ ٣٣١، والوافي بالوفيات، ٥/ ١٧٥، ١٩/ ٣٢٤.
(٢) الصفدي، الوافي بالوفيات، ٣/ ٢٨٨.
(٣) أبو حيّان، التذييل والتكميل، ٢٠/ ٢٦٦.
(٤) أبو حيّان، التذييل والتكميل، ٢/ ١٠٨.
(٥) أبو حيّان، البحر المحيط، ١/ ٧، وخديجة الحديثيّ، أبو حيّان النحويّ، ١٩٠.
(٦) أبو حيّان، البحر المحيط، ١٥/ ٥٠٠.

بالتنطّع[١]، وأنّه يميل إلى المعقول، ويريد أن يجري القواعد على الأصول[٢]، وأبو حيّان لا يرى الإيغال في التعاليل، وأنّه ينبغي أن لا يعوّل منها إلّا على ما يشهد له استعمال العرب، قد أظهر سأمه من كثرة التعاليل والمناقشات والردود فيما صنّفه متأخّرو المشارقة على كافية ابن الحاجب[٣]. ووصفُ أبي حيّان لنحو ابن الحاجب أنّه نحو الفقهاء سببه أنّ علل الفقهاء تختلف عن علل النحويّين، فعلل النحويّين يشهد لها الاستعمال، وبعض علل الفقهاء فيها تكلّفُ ما لا تدرك حكمته، فلا يسوغ تفسير كلام العرب به، وهذا هو رأي ابن جنّي الذي ذكر أنّ علل حذّاق النحويّين تختلف عن علل المتفقّهين، فقال: «اعلم أنّ علل النحويّين –أعني بذلك حذّاقهم المتقنين، لا ألفافهم المستضعفين– أقرب إلى علل المتكلّمين منها إلى علل المتفقّهين، وذلك أنّهم إنّما يحيلون على الحسّ، ويحتجّون فيه بثقل الحال أو خفّتها على النفس، وليس كذلك حديث علل الفقه، وذلك أنّها إنّما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام، ووجوه الحكمة فيها خفيّة عنّا، غير بادية الصفحة لنا»[٤]، وذكر أنّ أنّ علل النحويّين يشهد لها الحسّ، وموافقة للطباع، وعلل الفقه لا ينقاد جميعها هذا الانقياد[٥].

- انفراد ابن الحاجب ببعض الأقوال التي خالف فيها النحويّين، ويرى أبو حيّان أنّ ما جاء به لا تحقيق فيه، كما سيأتي في إعراب جمع المذكّر السالم المرفوع المضاف إلى ياء المتكلّم، وفي مفهوم التصريف. وانفراد ابن

(١) أبو حيّان، منهج السالك، ٢٣.
(٢) أبو حيّان، التذييل والتكميل، ٢/ ١٠٨.
(٣) أبو حيّان، منهج السالك، ٢٢٩، ٢٣٠.
(٤) ابن جنّي، الخصائص، ١/ ٤٩.
(٥) ابن جنّي، الخصائص، ١/ ٥٢.

الحاجب ببعض الآراء، ومخالفته النحويّين ذكره ابن خلّكان في ترجمته، فقال: «وخالف النحاة في مواضع ، وأورد عليهم إشكالات وإلزامات تبعد الإجابة عنها»[1]. وربّما وافق أبو حيّان ابن الحاجب فيما انفرد به إن رآه وجيهًا –كما سيأتي–.

- أنّ ابن الحاجب خالف القياس –في نظر أبي حيّان– وبنى حكمًا على غير سماع، كما سيأتي في حكم الواو الواقعة لامًا لفُعْلى.

- **منهجه في الاعتراض:**

- تناول البحث خمس مسائل عارض فيها أبو حيّان ابن الحاجب، سمّاه في مسألتين، ولم يسمّه في ثلاث، واكتفى بنقل كلامه، فمرّة قال: وقال بعض الناس، ومرّة وصفه، وذكر كتابه، فقال: «وقال بعض متعرّبة الفقهاء في مقدّمة له»، ومرّة وصفه ببعض المتنطّعين، ومن يميل إلى المعقول –كما سيأتي–.
- ردّ الاحتجاج العقليّ باحتجاج عقليّ، كما في الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس.
- الاحتجاج بالقياس على النظير في ردّ القول، كما في علامة رفع جمع المذكّر السالم المضاف لياء المتكلّم.
- الاحتجاج بعدم السماع، أو جهالة النقل عن العرب، كما في الوصف المزيد بألف ونون ولا مؤنّث له، وفي الواو الواقعة لامًا لفُعْلى.

- **موافقته ابن الحاجب:**

وافق أبو حيّان ابن الحاجب في مسائل، واعترف بسبقه إيّاه فيها مع تصريحه بترك النظر في كلامه، ومن ذلك:

(١) ابن خلّكان، وفيات الأعيان، ٣/ ٢٥٠.

- ذكر عند قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ [هود: ١١١] في قراءة من نصب (كلًّا) وخفّف (إنْ)[١] أنّ النحويّين ارتبكوا في تأويل (لمّا) لصعوبة المَدْرَك فيها وتخريجها على القواعد النحويّة، ثمّ إنّه ظهر له تخريجها على القواعد النحويّة من غير شذوذ، وهو أنّ (لمّا) هي الجازمة، وحذف الفعل بعدها؛ لدلالة معنى الكلام عليه، و(لمّا) يجوز حذف الفعل بعدها، ثمّ قال: «وعلى هذا الذي قرّرناه استقرّ تخريج الآية على أحسن ما يمكن وأجمله، ولم يهتد أحد من النحويّين الذين وقفنا على كلامهم في هذه الآية إليه على وضوحه، واتّجاهه في علم العربيّة، والعلوم كنوز تحت مفاتيح الفهوم»[٢]. ثم ذكر أنّ شيخه ابن النقيب قد حكى ذلك عن أبي عمرو بن الحاجب[٣]، وقال: «وكنت اعتقدت أنّي سبقت إلى هذا التخريج السائغ العاري من التكلّف، وذكرت ذلك لبعض من يقرأ عليّ، فقال: قد ذكر ذلك أبو عمرو بن الحاجب، ولتركي النظر في كلام هذا الرجل لم أقف عليه»[٤]. وفي هذا إنصاف من أبي حيّان وأمانة؛ إذ ذكر سبق ابن الحاجب إلى هذا الوجه، ولم يطوه، مع أنّه اعتقد أنّه السابق إليه، ويراه فتحًا في العلم. وفيه أنّ أبا حيّان لا يتعصّب للقول القديم؛ لتقدّمه، ولا يردّ القول المتأخّر لتأخّره، ولا يرى ضيرًا في مخالفة النحويّين ما دام للقول المتأخّر حظّ من النظر الصحيح، ويشهد لذلك قوله: «ولسنا متعبّدين بقول نحاة البصرة، ولا غيرهم

(١) قرأها ابن كثير ونافع وأبو بكر عن عاصم. ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، ٣٣٩.

(٢) أبو حيّان، التذييل والتكميل، ١٦/ ٢١٤.

(٣) أبو حيّان، التذييل والتكميل، ١٦/ ٢١٣– ٢١٤. وقد ذكر ابن الحاجب ذلك في أماليه، ١/ ١٦٦– ١٦٧.

(٤) أبو حيّان، البحر المحيط، ١٥/ ٥٠٠.

ممّن خالفهم»[١].

- ذكر ابن الحاجب أنّ بعض النحويّين «أجاز العطف على عاملين مختلفين مطلقًا»[٢]، وردّ بهاء الدين بن النحّاس على ابن الحاجب، فقال: «هذا المذهب الذي ذكره ابن الحاجب –رحمه الله– من جواز العطف على عاملين مطلقًا... مذهب لم أر أحدًا حكاه غيره مع جهدي في الكشف عن هذا المذهب غاية الاجتهاد لعلّي أظفر بنقل أحد الأئمّة عند قائل به، فلم أجد»، ثمّ ذكر أنّ شيخه ابن عمرون قال عن قول ابن الحاجب: لم أقف عليه لغيره[٣]. ثمّ انتصف أبو حيّان لابن الحاجب من شيخه بهاء الدين بن النحّاس، وشيخ شيخه ابن عمرون، فقال: «الذي ذكره ابن الحاجب ذكره أبو عليّ الفارسيّ[٤] في بعض كتبه عن قوم من النحويّين، ونسب للأخفش»[٥].

(١) أبو حيّان، البحر المحيط، ٩/ ٣٢، وانظر: ١٢/ ٤٤٧.
(٢) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، ١/ ٣٩٩.
(٣) ابن النحّاس، التعليقة شرح المقرّب، ٢/ ٧٦٣.
(٤) الفارسيّ، التعليقة على كتاب سيبويه، ١/ ١٠٢.
(٥) أبو حيّان، التذييل والتكميل، ١٣/ ١٧٨.

مسائل الاعتراض

١- مفهوم علم الجنس:

ذهب ابن الحاجب إلى أنّ علم الجنس معرفة لفظًا ومعنى، وفرّق بين اسم الجنس وعلم الجنس في أصل الوضع، وشرح ذلك بالمثال في مفهومي (أسامة) و(أسد) فجعل أسدًا موضوعًا للواحد من آحاد الجنس في أصل وضعه، وأسامة موضوعًا للحقيقة المتّحدة في الذهن، وإنْ لزم من إطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعدّد غير أنّ التعدّد غير مقصود في أصل الوضع، بل جاء ضمنًا(١).

واعترض له أبو حيّان، ولم يسمّه، فقال: «وقد رام بعض المتنطّعين من المتأخّرين التفرقة بين أسامة وأسد من جهة المعنى، ورام إبقاء أسامة على العَلَميّة لفظًا ومعنًى، فزعم أنّ أسدًا موضوع لواحد لا بعينه كسائر النكرات، وزعم أنّ أسامة موضوع للمعنى الذهنيّ، والذي قام بالذهن إنّما هو معنى معقول مفرد لا يتكثّر، ولا يوجد خارج الذهن، ثمّ صار يقع على الأشخاص؛ لوجود ما هو ذلك المعنى المفرد كلّيّ في الأشخاص، وأسد وضع لواحد من تلك الأشخاص لا بعينه، وأسامة وضع للصورة الذهنيّة، وإن تعدّدت الأشخاص في الخارج. وما أظنّ العرب قصدت شيئًا من هذا الذي ذكره هذا المتأخّر في علم الجنس، وأيضًا فإنّه ما من نكرة إلا ومعناها الذهنيّ مفرد لا يتكثّر؛ فلا اختصاص لأسامة بذلك»(٢). ويرى أنّ أسامة يطلق عليه أنه معرفة على طريق المجاز؛ إذ لا يخالف في معناه دلالة أسد، وإنّما يخالفه في أحكام لفظيّة، وهو داخل تحت حدّ النكرة؛ فأعلام الأجناس شائعة شياع النكرات، وإنّما أطلق عليها معارف؛ لأنّها

(١) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصّل، ١/ ٤٠- ٤١.

(٢) أبو حيان، منهج السالك، ٢٣، وانظر: التذييل والتكميل، ٢/ ١٠٨، ووصفه ببعض من يميل إلى المعقول.

عوملت معاملة المعارف لفظًا[١].

وابن الحاجب أوّل من اشتهر عنه هذا التفريق بين اسم الجنس وعلَمه، فنسبه له كثير من الأصوليّين بعده كالزركشيّ[٢]، وابن عبد الدائم[٣].

واختُلِف في التفريق بينهما اختلافًا كبيرًا، وعُدَّ من المسائل المشكلة في النحو التي يعسر فهمُها على كثير من طلبة العلم[٤]، وأُفْرِد في التفريق بينهما بَعْدَه رسائل متعدّدة[٥].

وقد بنى ابن الحاجب مذهبه على أمور:

- أنّ العرب وضعت ألفاظ أعلام الأجناس «وعاملتها معاملة العلَميّة في منع الصرف فيما اجتمع فيه مع العلَميّة علّة أخرى، ومنع الألف واللام والإضافة، فلا بدّ من التخيّل في تقديرها أعلامًا»[٦].
- أنّ لسيبويه كلامًا معناه أنّ ألفاظ أعلام الأجناس موضوعة للحقائق المعقولة المتّحدة المتخيّلة في الذهن بينك وبين مخاطبك، قال سيبويه: «إذا قلت: هذا

(١) أبو حيان، التذييل والتكميل، ٢/ ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩.

(٢) الزركشيّ، البحر المحيط في أصول الفقه، ٢/ ٢٩٤.

(٣) ابن عبد الدائم، الفوائد السنيّة في شرح الألفيّة، ٢/ ٨٠٢.

(٤) انظر: المرداوي، التحبير في شرح التحرير، ١/ ٣٤٧، والرجراجي، رفع النقاب عن تنقيح الشهاب، ١/ ٣٠٥، والأشموني، شرح الألفيّة، ١/ ٦٢، وابن عاشور، حاشية التوضيح والتصحيح لمشكلات كتاب التنقيح، ١/ ٣٦، ٣٧، والشنقيطيّ، آداب البحث والمناظرة، ٢٧- ٢٩، وعباس حسن، النحو الوافي، ١/ ٢٨٩.

(٥) أشار إلى كثير منها أ.د. سليمان الضحيّان في بحثه (ستّ رسائل مصنّفة في الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس- دراسة تحليلية مقارنة) مجلة العلوم العربية والإنسانية، جامعة القصيم، مج ٩، ع ٣، ص ١٠٦٥- ١١٤٠، رجب، ١٤٣٧هـ.

(٦) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصّل، ١/ ٣٩.

أسامة، فكأنّك قلت: هذا الذي من صفته كيت وكيت»[١] يعني في الذهن[٢].

ونصّ سيبويه قد يفهم منه أنّ علم الجنس يراد به المعنى الذهنيّ لا العينيّ؛ فقد قال: «وإذا قلت: هذا أبو الحارث، فأنت تريد: هذا الأسد؛ أي: هذا الذي سمعت باسمه، أو هذا الذي قد عرفت أشباهه، ولا تريد أن تشير إلى شيء قد عرفه بعينه قبل ذلك، كمعرفته زيدًا، ولكنّه أراد هذا الذي كلّ واحد من أمّته له هذا الاسم، فاختصّ هذا **المعنى** باسم، كما اختصّ الذي ذكرنا بزيد»[٣]، وقال: «وابن عرس يراد به معنى واحد، كما أُريدَ بأبي الحارث وبزيد معنى واحد، واستغني به»[٤].

وفهم الرمّانيّ من كلام سيبويه أنّ نحو أسامة معرفة على الحقيقة، كما أنّ الأسد معرفة على الحقيقة إلا أنّ علامة تعريف أسامة غير لفظيّة[٥].

وفهم بعض النحويّين من كلام سيبويه ما فهمه ابن الحاجب، فقد فسّر ابن مالك الخصوص والشياع في كلام سيبويه بما ذكره ابن الحاجب، فقال: «خصوصه باعتبار تعيينه الحقيقة في الذهن، وشياعه باعتبار أنّ لكلّ شخص من أشخاص نوعه قسطًا من تلك الحقيقة في الخارج»[٦]، وردّه أبو حيّان بأنّه ما ما من نكرة إلا ويتصوّر فيها هذا الذي ذكره المصنّف وغيره[٧].

وقال ابن أبي الربيع عن علم الجنس، كأسامة: إنّه «وضع للحقيقة التي

(١) سيبويه، الكتاب، ٢/ ٩٣– ٩٥. نقله ابن الحاجب بمعناه.
(٢) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصّل، ١/ ٣٩.
(٣) سيبويه، الكتاب، ٢/ ٩٤.
(٤) سيبويه، الكتاب، ٢/ ٩٦.
(٥) الرماني، شرح كتاب سيبويه، ٢/ ٩٨٤– ٩٨٥.
(٦) ابن مالك، شرح التسهيل، ١/ ١٨٣.
(٧) أبو حيّان، التذييل والتكميل، ٢/ ٣٢٧.

في الذهن، بخلاف أسد، فإنّه لواحد في الحقيقة»[١].

واختار هذا الرأي العلويّ، وجعله مذهب المحقّقين من النحاة، كسيبويه، والزمخشريّ، وابن الحاجب[٢].

ونقل الدماميني كلامًا وصفه بالنفيس، وهو جعل أعلام الأجناس أعلامًا حقيقة، كالأعلام الشخصيّة، واستشهد بكلام سيبويه السابق[٣].

ونقل الأشمونيّ كلام ابن الحاجب ورجّحه؛ لأنّ «تفرقة الواضع بين اسم الجنس وعلم الجنس في الأحكام اللفظية تؤذن بالفرق بينهما في المعنى أيضًا، وفي كلام سيبويه إشارة إلى الفرق...»[٤].

ووافق ابن عبد الدائم من الأصوليّين ابنَ الحاجب، وردّ تعقّب أبي حيّان، وقال: «وقد علمت أنّ في كلام سيبويه –إمام اللغة العربيّة– الإشعار بالفرق، فكيف يدّعي أنّه من تفرقة المتنطّعين»[٥].

ويظهر مما سبق أثر رأي ابن الحاجب فيمن بعده.

وما ذكره أبو حيّان من الشياع في علم الجنس، وكونه في معنى النكرة قد ذكره غير واحد من النحويّين، كالفارسيّ[٦]، وابن جنّي[٧]، وابن عقيل[٨].

واختلف النحويون في مقتضى كون علم الجنس في معنى النكرة على

(١) ابن أبي الربيع، شرح جمل الزجّاجي، تحقيق: التويجري، ١/ ٤٥٢.

(٢) العلويّ، المنهاج في شرح جمل الزجّاجيّ، ١/ ٥٩٩– ٦٠٠.

(٣) الدماميني، تعليق الفرائد، ٢/ ١٢، ١٣.

(٤) الأشموني، شرح الألفيّة، ١/ ٦١– ٦٢.

(٥) ابن عبد الدائم، الفوائد السنيّة في شرح الألفيّة، ٢/ ٨٠٢.

(٦) ابن هشام، حاشيتان على الألفية، ١/ ٢٤٣، نقله ابن هشام عن الشلوبين.

(٧) ابن جنّي، الخصائص، ٢/ ٣٠١.

(٨) ابن عقيل، المساعد، ١/ ١٢٦.

مذهبين:

- ذهب أبو حيّان إلى أنّه مساوٍ للنكرة، وأنّ نحو أسامة وأسد مترادفان، وأنّ علم الجنس داخل تحت حدّ النكرة، وأنّه إنّما يطلق عليه معرفة على طريق المجاز(١).
- وذهب جماعة من النحويّين إلى أنّه معرفة بمنزلة المعرّف بأل الجنسيّة، فقولهم: أسامةُ أجرأُ من ذؤالة، بمنزلة: الأسدُ أجرأُ من الذئب. ذهب إلى ذلك ابنُ بابشاذ(٢)، وصدر الأفاضل الخوارزميّ(٣)، وابن هشام(٤)، وابن القيّم(٥)، القيّم(٥)، وأبو إسحاق الشاطبيّ(٦).

وتحصّل ممّا سبق أنّ في مفهوم علم الجنس ثلاثة أقوال:

١- أنّه معرفة لفظًا ومعنًى دالٌّ على معيَّن، وهو الحقيقة الذهنيّة، وهذا قول ابن الحاجب –كما سبق– وذهب ابن عاشور إلى أبعد من ذلك، فقال: إنّ علم الجنس وعلم الشخص سيّان في المعنى واللفظ، والفرق بينهما أنّ دلالة علميّة الجنس مؤقَّتة بحال حضور مسمّاها بمرأى المتكلّم، أو عند حديثه عنه حاكيًا لمرآه، ودلالة علميّة الشخص دائمة؛ لدوام الحاجة إلى تمييز المسمَّى بها(٧). بها(٧).

٢- أنّه مرادف للنكرة مساوٍ لها، وأنّ إطلاق المعرفة عليه مجاز، وهو قول

(١) أبو حيّان، منهج السالك، ٢٣، والتذييل والتكميل، ٢/ ١٠٧– ١٠٨.
(٢) ابن بابشاذ، شرح جمل الزجّاجيّ، ١/ ٣٩٧.
(٣) الخوارزميّ، التخمير، ١/ ١٦٢.
(٤) ابن هشام، أوضح المسالك، ١/ ١٣٢.
(٥) ابن القيّم، إرشاد السالك، ١/ ١٣٦.
(٦) الشاطبيّ، المقاصد الشافية، ١/ ٣٨٢– ٣٨٣.
(٧) ابن عاشور، حاشية التوضيح والتصحيح لمشكلات كتاب التنقيح، ١/ ٣٦– ٣٧.

أبي حيّان.

٣- أنّه معرفة لفظًا ومعنًى بمنزلة المعرَّف بأل الجنسيّة، وهو قول أكثر النحويّين، ونقل الشاطبيّ عن ابن خروف أنّه لا خلاف في هذا بين النحويّين أجمعين[١]. وكلام ابن خروف هذا سابق لرأي ابن الحاجب، ومن خالفه.

ورأي ابن الحاجب له حظّ من النظر غير أنّ يُورَد على مفهومه لعلم الجنس بأنّه ما وُضع للصورة الذهنيّة، وهي مفرد لا يتكثّر أنّ هذا المفهوم يشمل النكرة أيضًا؛ فمعناها الذهنيّ مفرد[٢]. وقد ذهب جمع من الأصوليّين إلى أنّ الألفاظ -ومنها النكرات- موضوعة للمعنى الذهنيّ لا الخارجيّ[٣]، ونُسِب لابن الحاجب نفسِه أنّ لفظ النكرة موضوع للمعنى الذهنيّ فقط[٤]، وهذا يؤيّد اعتراض أبي حيّان، ويقدح في الاحتجاج للتفريق بين علم الجنس واسم الجنس بأنّ علم الجنس موضوع للمعنى الذهنيّ. كما أنّ هذا القول ينزع نزعة عقليّة منطقيّة، وهو ناءٍ عن مقصود العرب[٥].

ويؤخذ على قول أبي حيّان الذي يجعل علم الجنس داخلًا تحت حدّ النكرة، ومرادفًا لها أمورٌ:

- أنّ تفرقة الواضع بين علم الجنس واسم الجنس، كأسامة وأسد تؤذن بفرق من جهة المعنى[٦].

(١) الشاطبيّ، المقاصد الشافية، ١/ ٣٨٤.

(٢) انظر: أبا حيّان، منهج السالك، ٢٣.

(٣) الزركشيّ، البحر المحيط في أصول الفقه، ٢/ ٢٣٧.

(٤) الشنقيطيّ، نشر البنود على مراقي السعود، ١/ ١٠٨.

(٥) انظر: أبا حيّان، التذييل والتكميل، ٢/ ١٠٨- ١٠٩، والشاطبيّ، المقاصد الشافية، ١/ ٣٨٨.

(٦) المرادي، شرح الألفيّة، ١/ ١٢٦.

- أنّ المعرَّف بأل الجنسيّة –مع ما فيه من الشياع والعموم– لا يحكم عليه بأنّه نكرة، بل ردّ أبو حيّان نفسُه على من زعم تنكيره، وزعم جواز نعته بالنكرة[١]. وعلم الجنس قريب من المعرَّف بأل الجنسيّة، والأولى أن يقال: إنّ المعارف متفاوتة في التعريف، والأعلام من المعارف ليس تعريفها على درجة واحدة؛ فقد جعل ابن عصفور أعرف الأعلام أسماء الأماكن، كمكّة، ثمّ أسماء الأناسيّ، كزيد، ثمّ أسماء الأجناس، كابن آوى[٢]، وكون علم الجنس أقلّها تعريفًا لا يجعله مساويًا للنكرة.

وأرجح الأقوال القول الثالث؛ لسلامته من الاعتراضات والإيرادات التي أوردت على القولين الآخَرَين، وهو قول جمهور النحويّين، ويحتمله كلام سيبويه، فقد قال: «فإذا قلت: هذا أبو الحارث فأنت تريد: هذا الأسد...»[٣].

٢- علامة رفع جمع المذكر السالم المضاف إلى ياء المتكلّم:

إذا أضيف جمع المذكر السالم المرفوع إلى ياء المتكلّم حذفت نونه، وقلبت واوه ياءً، وكسر ما قبلها، نحو: هؤلاء مسلمِيَّ، وأصلها: مسلمُوْيَ، فاجتمعت الواو والياء، والأُولى منهما ساكنة، فقلبت الواو ياءً، وأدغمت في الياء، وكسر ماقبلها؛ لتسلم الياء[٤].

واختُلِف في علامة الرفع هنا، فذهب ابنُ الحاجب إلى أنّه مرفوع بواو مقدّرة، وقال: «ولا أعرف أحدًا ذكر الإعراب المحلّي بالحرف، وهو ثابت من غير شكّ في مثل: ضاربِيَّ، ونحوه في حال الرفع، وبيانه أنّ أصله: ضاربوني

(١) أبو حيّان، التذييل والتكميل، ٢/ ١٠٩.

(٢) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٢/ ١٣٧.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٢/ ٩٤.

(٤) سيبويه، الكتاب، ٣/ ٤١٤، والسيرافيّ، شرح كتاب سيبويه، ١٣/ ١١٠- ١١١، والشاطبيّ، المقاصد الشافية، ٤/ ١٩٥.

باتّفاق، فحذفت النون للإضافة، ثمّ قلبت الواو ياءً على ما يقتضيه أصل الإعلال في مثلها، ثمّ أُدغِمت، فتعذر التلفّظ بحرف الإعراب؛ للاستثقال، وهذا معنى المعرب بالحركات تقديرًا، وأيضًا فلو لم يكن معربًا تقديرًا لوجب أن يكون معربًا لفظًا أو مبنيًّا، وذلك منتفٍ باتّفاق»[(١)].

وردّ هذا المذهب أبو حيّان، فذكر أنّ ابن الحاجب «زعم أنّ الإعراب يكون بالحرف المقدّر، وأنّه كما تكون الحركة مقدَّرة كذلك يكون الحرف مقدَّرًا، وذلك في نحو: زيدِيَّ، وذلك أنّه لمّا لم تثبت الواو جعلوها مقدَّرة. وهذا لا تحقيق فيه؛ لأنّ التقدير للشيء هو خلوّ المحلّ من المقدّر، ولا يتأتّى ذلك في: زيديَّ؛ لأنّ تلك الواو انقلبت ياء، واستحالت إليها، فلم تنعدم، إنّما تبدّل وصفها؛ إذ هي والياء حرفا علّة، وما كان هكذا لا يقال فيه: إنّ الواو مقدّرة، ولا إنّ الياء مقدّرة؛ ألا ترى أنّا لا نقول في مِيْزان: إنّ الواو مقدّرة، وإن كان الأصل مِوْزانًا... فكذلك لا نقول في زيديّ: إنّ الواو مقدّرة، بل الحرف فيه ظاهر، غاية ما فيه أنّه استحال ياء»[(٢)].

ويجدر التنبيه على أمور حول مذهب ابن الحاجب:

- يظهر أنّ ابن الحاجب أوّلُ من قال بتقدير الحرف في الإعراب، ولم أقف على من سبقه إلى ذلك، وقد ذكر في نصّه السابق أنّه لا يعرف أحدًا ذكر الإعراب المحلّي بالحرف.
- تابع ابنَ الحاجب في هذا المذهب ابنُ مالك[(٣)]، وبعضُ شرّاح الكافية، كالرضي[(٤)]، وابن جمعة الموصليّ[(٥)]، وركن الدين الأستراباذيّ[(١)]،

(١) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصّل، ١/ ٨٤، وانظر: الكافية، ٦١.
(٢) أبو حيّان، التذييل والتكميل، ١٢/ ١٥٤، وانظر: ارتشاف الضرب، ٤/ ١٨٤٨.
(٣) ابن مالك، التسهيل، ١٦١، وشرح التسهيل، ٣/ ٢٧٩، وشرح الكافية الشافية، ١/ ١٨٢.
(٤) الرضي، شرح الكافية، ١/ ٩٤.
(٥) ابن جمعة، شرح كافية ابن الحاجب، ١/ ١١٢.

والجاميّ[٢]، ومن غير شرّاح الكافية خالد الأزهريّ[٣]، ومن المحدثين عبّاس حسن[٤].

- لا يسلَّم لابن الحاجب قوله: «لو لم يكن معربًا تقديرًا لوجب أن يكون معربًا لفظًا أو مبنيًّا، وذلك منتفٍ باتّفاق» فليس الإعراب اللفظيّ والبناء في هذا الموضع منتفيين باتّفاق، بل الإعراب اللفظيّ قول الجمهور، كما سيأتي، وذهب إلى أنّ المضاف إلى ياء المتكلِّم مبنيّ عبد القاهر الجرجانيّ[٥]، ووافقه ابن الخشّاب[٦]، والمطرّزي[٧]، ونسبه العكبريّ للجمهور[٨]، وهذه النسبة فيها نظر.

واحتجّ ابن الحاجب ومن وافقه بتعذّر التلفّظ بحرف الإعراب؛ لأنّ حقّ إعرابه أن يكون بالواو، ولم تبق الواو في اللفظ، فصار الإعراب مقدّرًا[٩]، وقال: إنه «عُدِل عن الواو التي كانت علامة الرفع؛ لأجل الاستثقال لها مع الياء، كما عُدِل عن رفع (قاضٍ) بالضمة؛ لأجل الاستثقال لها، فوجب أن يُحكَم عليه في

=

(١) الأستراباذيّ، البسيط في شرح الكافية، ١/ ١٨١– ١٨٣.

(٢) الجاميّ، الفوائد الضيائيّة، ١/ ٨٢.

(٣) الأزهريّ، شرح الأزهريّة، ٧.

(٤) عبّاس حسن، النحو الوافي، ١/ ١٠٦، ٢٠٥.

(٥) الجرجاني، الجمل، ١١، والبعليّ، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، ١/ ١٥٣.

(٦) ابن الخشّاب، المرتجل، ١٠٧.

(٧) المطرّزي، كتاب المصباح في النحو، ٦٢، وانظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣/ ٢٧٩.

(٨) العكبريّ، اللباب، ٢/ ٩٥.

(٩) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصّل، ١/ ٨٤، والأستراباذي، البسيط في شرح الكافية، ١/ ١٨١، ١٨٢، والجامي، الفوائد الضيائيّة، ١/ ٨٢.

حال الرفع بالإعراب تقديرًا»[١].

واعترض لهذا المذهب أبو حيّان، وقال: إنّه لا تحقيق فيه، وابنُ عقيل، وقال: إنّه غير سديد[٢]، وناظرُ الجيش[٣]، والرصّاصُ من شرّاح الكافية، وقال: إنّ في كلام ابن الحاجب غفلة وذهولًا[٤].

واحتجّ المعترضون لابن الحاجب بالآتي:

- أنّ التقدير يقتضي خلوّ المحلّ من المقدّر وعدم وجوده، والواو هنا موجودة لكنّها انقلبت ياء، ومثلها الواو المنقلبة ياء في (مِيْزان) ولا يقال: إنّ الواو مقدّرة؛ لأنّ أصلها (مِوْزان)، بل هي موجودة إلا أنّها انقلبت ياء.
- وذكر الرصّاص أنّ «تقدير الشيء إنّما يكون عند عدمه من دون بدل، وأمّا مع إبداله بغيره فليس بتقدير، ألا ترى أنّ الكسرة في غير المنصرف أُبدِلت فتحة، والفتحة في باب مسلمات أبدلت كسرة، وجعل نصبه بالكسرة، وهو لا يقول: إنّ ذلك تقدير، وهو لازم له»[٥]، وما ألزمه الرصّاصُ ابنَ الحاجب لا يلزمه؛ لأنّ العلامة تغيّرت في الممنوع من الصرف من الكسرة إلى الفتحة، فيقال: علامة جرّه الفتحة، وتغيرت في باب مسلمات من الفتحة إلى الكسرة، فيقال: علامة نصبه الكسرة، وليس جمع السلامة المذكّر المرفوع المضاف إلى ياء المتكلّم كذلك، فلا يقال: إنّ علامة رفعه الياء، فيلزم ابنَ الحاجب ما ألزمه به الرصّاص، بل يقال: علامة رفعه الواو المنقلبة ياء لعلّة تصريفيّة. ولم يقل النحويّون أيضًا: إنّ علامة جرّ الممنوع من الصرف

(١) ابن الحاجب، شرح المقدّمة الكافية في علم الإعراب، ١/ ٢٥٧.

(٢) ابن عقيل، المساعد، ٢/ ٣٧٤.

(٣) ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ٧/ ٣٢٧٤.

(٤) الرصّاص، منهاج الطالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب، ١/ ١٥٦.

(٥) الرصّاص، منهاج الطالب، ١/ ١٥٦.

الكسرة، وعلامة نصب جمع المؤنث الفتحة، وتغيّرت الحركة لعلّة ما، ولو قالوا ذلك لصحّ الإلزام.

- أنّ (فوك) إذا أُضِيف إلى ياء المتكلّم مثلُ جمع المذكّر السالم في إعرابه، ولم يقل ابن الحاجب: إنّ إعرابه تقديريّ. وكون (فوك) معربة بالحروف هو ظاهر كلام الخوارزميّ؛ فإنّ الأصل عنده: «هذا فويَ بالواو، ورأيت فايَ بالألف، وأخذته بفيَّ، وإنّما قلبت الواو ياء بعد الإضافة...»[(١)]. وعلى هذا الرأي يستقيم الاحتجاج على ابن الحاجب. وقيل: إنّ إعرابه تقديريّ في الأحوال الثلاث من جنس غلامي[(٢)]، وليس من جنس جمع المذكر السالم، وعلى هذا القول لا يستقيم هذا الإيراد على ابن الحاجب.

والراجح في هذه المسألة ما ذهب إليه أبو حيّان، وهو قول الجمهور؛ فإنّ علامة الإعراب، وهي الواو باقية، ولم تُزَل ويُؤْتَ بالياء خلفًا منها، وإنّما حكم بالتقدير في نحو: غلامي؛ لأنّ الكسرة جيء بها لمناسبة الياء، وليست في الأصل علامةَ الإعراب، ومنعت حركة الإعراب من الظهور؛ لذا حُكِم بتقدير الضمّة والفتحة، وكذلك الكسرة عند المحقّقين؛ لأنّ الكسرة الموجودة ليست من أثر العامل، بل من أثر الياء.

ولا يصحّ قياسها على ضمّة نحو: قاضٍ المقدّرة للاستثقال؛ لأنّ الضمّة معدومة في قاضٍ، وأمّا الواو في نحو: مسلمِيَّ فظاهرة منقلبة.

٣- حكم الوصف المزيد بألف ونون الذي لا مؤنّث له:

يرى ابن الحاجب أنّ الممنوع من الصرف للوصفية وزيادة الألف والنون يتنازعه عند النحويّين أحد شرطين، هما: انتفاء فَعْلانة، أو وجود فَعْلى، وإن كان

(١) الخوارزميّ، التخمير، ٢/ ٧٢.

(٢) الرضي، شرح الكافية، ١/ ٩٤، والأستراباذيّ، البسيط في شرح الكافية، ١/ ١٨٢- ١٨٣.

الشرطان واقعين فيما اتُّفق على منعه، كسكران؛ فقد انتفى عنه فَعْلانة، فلا يقال: سكرانة في اللغة الشُّهْرى[1]، ووجد فيه فَعْلى، فقيل: سَكْرى.

والشرطان منتفيان في نحو: نَدْمان؛ فلم تنتفِ فيه فَعْلانة، فإنّه يقال: نَدْمانة، ولم توجد فيه فَعْلى، فلم يُقَل: نَدْمى؛ ولذلك صُرِف. لكنّ القول بأحد الشرطين ينبني عليه خلاف في نحو: رَحْمان، فمن اشترط انتفاء فعلانة منعه الصرف؛ لامتناع فعلانة فيه، فلم يَرِد: رحمانة، ومن اشترط وجود فَعْلى صرفه؛ لأنّه لم يرد فيه فَعْلى، قال ابن الحاجب في شرط ما زيد فيه ألف ونون: إن كان «في صفة فانتفاء فَعْلانة، وقيل: وجود فَعْلى، ومن ثَمّ اختُلف في رَحْمان، دون سَكْران ونَدْمان»[2]، واختار الوجه الأوّل، وهو منع رحمان ونحوه من الصرف؛ لأمرين[3]:

- أنّ الألف والنون إنّما مَنَعَتا؛ لامتناع دخول تاء التأنيث عليهما، وإذا لم تدخل فقد صحّ شبه الألف والنون بألِفي التأنيث؛ إذ لا تدخل عليهما التاء، وإنّما مَنَعت الألف والنون؛ لشبهها بألفي التأنيث. ووجود فَعْلى ليس مقصودًا في ذاته، بل المقصود امتناع دخول تاء التأنيث عليها، وقد حصل المقصود بغيره.
- أنّ باب سَكْران، وهو فَعْلان فَعْلى أكثر من باب نَدْمان، وهو فَعْلان فَعْلانة في كلام العرب، فينبغي أن يحمل رَحْمان على الأكثر.

ورجّح أبو حيّان غير ما رجّحه ابن الحاجب؛ لاختلافه معه في العلّة التي ينبغي أن يُحْمَل عليها (رَحْمان) ونحوه، فقال مشيرًا لابن الحاجب: «قال بعض

(١) بنو أسد يقولون في تأنيث سكران: سكرانة. انظر: ابن السكّيت، إصلاح المنطق، ٣٥٨، وابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٣/ ١٤٤١، والشاطبيّ، المقاصد الشافية، ٥/ ٥٨٦.

(٢) ابن الحاجب، الكافية، ٦٥، وانظر: ابن الحاجب، شرح الوافية، ١٥٢- ١٥٣.

(٣) ابن الحاجب، شرح المقدّمة الكافية، ١/ ٣٠٨- ٣٠٩.

متعرِّبة الفقهاء في مقدِّمة له: (والألف والنون إن كان اسمًا فشرطه العَلَميّة، كعِمْران، أو صفة فانتفاء فَعْلانة، وقيل: وجود فَعْلَى. ومن ثَمّ اختُلِف في رحمان دون سكران ونَدْمان) انتهى. فبنى الخلاف في رحمان على العلّة في امتناع سكران»[١]. واختار أنّ صرف رحمان هو الصحيح، ليس لشيء ممّا ذكره ابن الحاجب، بل «لأنّا قد جهلنا النقل فيه عن العرب، وقد اعتَوَره شبهان: شبه يلحقه بأصل الأسماء في الصرف، وشبه يلحقه بغير أصله من شبه الفعل، فكان إلحاقه بما هو أصل في الأسماء أولى من إلحاقه بما هو فرع فيها، وهو كون الاسم لا ينصرف»[٢].

ثمّ رجع إلى شيء ممّا قاله ابن الحاجب في شرح الكافية، فأجاز لقائل أن يقول: إنّه ينبغي ألّا يصرف رحمان «لأنّ ما وجد من فَعْلان الصفة غيرُ مصروف في الأكثر، ومصروفٌ في الأقل، فكان حمله على الأكثر أولى»[٣].

وأوضح رأيه في البحر المحيط، فذكر أنّ الخلاف في صرف رحمان يستند إلى أصلين «أحدهما: إلى أصل عامّ، وهو أنّ أصل الاسم الصرف، والآخر: إلى أصل خاصّ، وهو أنّ أصل فَعْلان المنعُ لغلبته فيه»[٤].

والراجح أنّ العلّة المانعة –من العلّتين اللتين ذكرهما ابن الحاجب فيما جاء ممنوعًا من الصرف– هي انتفاء فعلانة، ويدلّ عليه قول سيبويه في تفسير منع ما لحقته ألف ونون: إنّها أشبهت ألف حَمْراء «وهاتان الزائدتان[٥] قد اختصّ بهما المذكّر، ولا تُلحَقه علامة التأنيث، كما أنّ حمراء لم تؤنّث على بناء المذكّر»[٦].

(١) أبو حيّان، التذييل والتكميل، ١٥/ ٢٢.
(٢) أبو حيّان، التذييل والتكميل، ١٥/ ٢٣.
(٣) أبو حيّان، التذييل والتكميل، ١٥/ ٢٣.
(٤) أبو حيّان، البحر المحيط، ١/ ٦٥.
(٥) يعني الألف والنون.
(٦) سيبويه، الكتاب، ٣/ ٢١٦.

وتابعه ابن السرّاج[١]، والرضي[٢]. ومن ذكر وجود فَعْلى، كالأخفش[٣]، والثمانينيّ[٤]، وابن يعيش[٥]؛ فلأنّ وجودها يستلزم امتناع دخول التاء، لا أنّ وجود فَعْلى شرط بذاته[٦].

ومن نزع من النحويّين إلى أنّ العلّة التي يُحمَل عليها باب رحمان –مما ليس له مؤنّث– هي علّة باب سكران فجمهورهم على منعه من الصرف؛ لرجحان كون انتفاء التاء هي العلّة، فذهب إليه ابن مالك[٧]، وابن أبي الربيع[٨]، والمرادي[٩]، والعلويّ[١٠] وابن الفخّار[١١]، واحتجّوا بأنّ باب فَعْلان فَعْلى أكثر في في العربيّة.

وزاد ابن مالك حجّة قويّة، وهي الحمل على النظير؛ فقد جاء نظير رحمان مما لا مؤنّث له متّفَقًا على منعه من الصرف، وذلك في باب أَفْعَل، فقد اشترطوا لمنعه أن يكون مؤنّثه فَعْلاء، كأحمر وحمراء، ولا يكون بالتاء، كأرمل وأرملة، واتّفقوا على منع أَكْمَر، للعظيم الكَمَرَة، مع أنّه لا مؤنّث له، فحُمِل على باب

(١) ابن السرّاج، الموجز في النحو، ٧٤.
(٢) الرضي، شرح كافية ابن الحاجب، ١/ ١٧٣.
(٣) الأخفش، معاني القرآن، ١/ ٣٠٢.
(٤) الثمانينيّ، شرح اللمع، ٢/ ٧٩٠.
(٥) ابن يعيش، شرح المفصّل، ١/ ١٧٣.
(٦) الأستراباذيّ، البسيط في شرح الكافية، ١/ ٢٤٣– ٢٤٤.
(٧) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٣/ ١٤٤٠.
(٨) ابن أبي الربيع، شرح جمل الزجّاجيّ، تحقيق: التويجري، ٢/ ٥٤٨.
(٩) المرادي، شرح الألفيّة، ٢/ ٧٦.
(١٠) العلويّ، المنهاج في شرح جمل الزجّاجيّ، ٢/ ١٤.
(١١) ابن الفخّار، شرح جمل الزجّاجيّ، ٢/ ١٦٨.

أحمر؛ لكثرة نظائره[١].

واعتدّ أبو حيّان بهذه العلّة، فجعل هذا القول وجهًا؛ لكثرة منع فَعْلان «ولأنّا كما لا نصرف أَكْمَر، وآدَر، وإن كان قد انتفى معناهما في المؤنّث، كذلك لا نصرف لَحْيان، وإن كان انتفى معناه في المؤنّث»[٢].

ومذهب أبي حيّان في اختيار صرف نحو رحمان مذهب حسن؛ لأنّه نزع في الحكم على هذا الباب إلى غير ما نزع إليه أولئك، وهو أنّه يستند إلى أصلين، أصلٍ عامّ، وهو أنّ الأصل في الأسماء الصرف، وأصلٍ خاصّ، وهو أنّ أصل فَعْلان المنع، وقد جُهِل النقلُ فيه عن العرب، فينبغي أن يحمل على الأصل العامّ[٣]. واستحسن هذا المنزع التواتيّ في حاشيته على شرح الألفيّة للمرادي[٤].

ومذهب أبي حيّان هذا متّسق مع رأيه بالاعتماد على السماع الصحيح في بناء الأحكام النحويّة، وأنه لا ينبغي أن يعوّل على شيء من التعاليل إلّا ما شهد له الاستعمال، ولذلك انتقد كثرة التعاليل، ولا سيّما عند شرّاح كافية ابن الحاجب، فقال: «والنحويّون مولعون بكثرة التعليل، ولو كانوا يضعون مكان التعاليل أحكامًا نحويّة مسندة للسماع الصحيح لكان أجدى وأنفع، وكثيرًا ما نطالع أوراقًا في تعليل الحكم الواحد ومعارضاتٍ ومناقشاتٍ، وردٍّ بعضهم على بعض في ذلك، وتنقيحات على زعمهم في الحدود، خصوصًا ما صنّفه متأخِّرو المشارقة على مقدِّمة ابن الحاجب، فنسأم من ذلك، ولا يحصل في أيدينا شيء من العلم»[٥].

٤- تعريف التصريف:

(١) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٣/ ١٤٤٠.

(٢) أبو حيّان، التذييل والتكميل، ١٥/ ٢٣.

(٣) أبو حيّان، التذييل والتكميل، ١٥/ ٢٣، والبحر المحيط، ١/ ٦٥.

(٤) نقله د. فخر الدين قباوة في تحقيقه لشرح المرادي على الألفيّة، ٢/ ٧٦.

(٥) أبو حيّان، منهج السالك، ٢٢٩، ٢٣٠.

عرّف ابن الحاجب التصريف بأنّه: «علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب»[١]. وأبان في شرحه هذا التعريف أنّه إنّما قال: أحوال أبنية الكلم، ولم يقل: أبنية الكلم؛ ليشمل التعريف أحكام الوقف بالسكون والإشمام والرَّوم، والتقاء الساكنين في كلمتين، نحو: لم يَضربِ الرجل، والإدغام في كلمتين، نحو: اضرب بّكرًا، فإنّها من التصريف، وليست راجعة إلى أبنية الكلم[٢].

ونقل أبو حيّان تعريف ابن الحاجب، وشَرْحه، ولم يُسَمِّه، بل قال: وقال بعض الناس، وعقّب عليه بقوله: «وما قال ليس بشيء؛ لأنّ التصريف إنّما هو علم بأحكام الكلمة حالة الإفراد دون حالة التركيب»[٣]. وذكر أنّ الروم والإشمام إنّما يكون حالة التركيب، وكذلك التقاء الساكنين والإدغام في كلمتين إنما هي من الأحكام التركيبيّة، وليست من علم التصريف، وكلّ الأحكام التركيبيّة من إعراب وغيره تندرج تحت علم الإعراب، والتصريف مختصّ بأحكام الكلمة حالة الإفراد قبل جعلها جزء كلام، قال: «وعلى ذلك بنى أصحابنا الكلام في التصريف»[٤].

والذي يظهر أنّ ابن الحاجب أوّل من أدخل بعض الأحكام التركيبيّة في مفهوم التصريف، وإن دخل بعضها قبله توسّعًا أو تبعًا لنظيرها في الكلمة الواحدة.

وقد أثار تعريف ابن الحاجب للتصريف وشرحُه له نقاشًا طويلًا عند التصريفيّين بعده، واعتُرِض عليه بأمور، وأُوْرِدت عليه أشياء –ليس هذا مكان

(١) ابن الحاجب، الشافية، ٨٨.
(٢) ابن الحاجب، شرح الشافية، ١/ ٣٩٨، وانظر: أبا حيّان، التذييل والتكميل، ١٨/ ١٠٣.
(٣) أبو حيّان، التذييل والتكميل، ١٨/ ١٠٣.
(٤) أبو حيّان، التذييل والتكميل، ١/ ١٠٤.

بسطها- كما عند الرضي[١]، وركن الدين الأستراباذيّ[٢]، والجاربرديّ[٣]، وغيرهم[٤].

وأشبهُ تلك الاعتراضات باعتراض أبي حيّان ما ذكره الرضي، فقد سبق إلى ذكر أنّ الوقف والتقاء الساكنين في كلمتين والإدغام فيهما ليست أبنية، ولا أحوال أبنية، ولكنّه لا يخرجها من التصريف -كما يفهم من كلامه- فقد ختم كلامه بمفهوم المتأخّرين للتصريف، ولم يخالفه، فقال: «والمتأخّرون على أنّ التصريف: علم بأبنية الكلمة، وبما يكون لحروفها من أصالة وزيادة وحذف وصحّة وإعلال وإدغام وإمالة، وبما يعرض لآخرها ممّا ليس بإعراب ولا بناء من الوقف وغير ذلك»[٥].

وأبو حيّان لا يوافق بعض المتأخّرين في إدخال الأحكام التركيبيّة في التصريف، واستند إلى أنّ التصريفيّين بنوا كلامهم في التصريف على أحكام الكلمة حالة الإفراد.

وإذا تتبعنا صنيع من ألّفوا في التصريف نجد جمهورهم في حدّهم للتصريف، وكلامهم في مسائله قد قصروه على أحكام الكلمة حالة الإفراد، وما يلحقها من تغيير، فهذا ابن جنّي مثلًا يذكر أنّ التصريف هو أن تأتي على الكلمة الواحدة فتصرّفها على وجوه شتّى، ويفرّق بين النحو والتصريف بأنّ التصريف لمعرفة أنفس الكلم الثابتة، والنحو لمعرفة أحواله المتنقّلة، ومثّل للأحوال المتنقّلة بتغيّر حركات حرف الإعراب، وجعل التصريف لباقي الكلمة[٦]،

(١) الرضي، شرح الشافية، ١/ ٤، ٥.

(٢) الأستراباذي، شرح الشافية، ١/ ١٦٦- ١٧١.

(٣) الجاربرديّ، شرح الشافية، ١١.

(٤) انظر في هذا: السيوطيّ، النكت على الألفيّة والكافية والشافية والشذور والنزهة، ٢/ ٣٥١- ٣٥٨.

(٥) الرضي، شرح الشافية، ١/ ٧.

الكلمة[١]، وممّن نصّ على أنّ التصريف يتعلّق ببنية الكلمة العكبريّ[٢]، وابن عصفور[٣]، وابن مالك[٤].

وعامّة كتب التصريف لم تتناول الأحكام التركيبيّة في القضايا التصريفيّة، كتصريف المازنيّ، والوجيز في علم التصريف للأنباريّ، والتتمّة في التصريف لابن القبيصيّ، والممتع في التصريف لابن عصفور، وإيجاز التعريف لابن مالك. وربّما أشار بعضهم إلى شيء من أحكام الإدغام والتقاء الساكنين في كلمتين دون بقيّة القضايا التركيبيّة «ومن ذكر هذه في علم التصريف توسّع باعتبار أنّ معظم أحوالها يتعلّق بالإفراد، فأشبهت لذلك ما يتعلّق بالبنية»[٥].

وكان أبو حيّان متّسقًا في تناوله القضايا النحويّة والتصريفيّة مع ما ذكره هنا؛ ففي ارتشاف الضرب لم يدخل الأحكام التركيبيّة في مفهوم التصريف[٦]، وتناول أحكام التقاء الساكنين في كلمتين، والإدغام في كلمتين، والوقف في مسائل النحو، لا التصريف، ونبّه إلى ذلك، فذكر أنّه حصر حديثه في الكتاب في جملتين:

الأولى: في أحكام الكلم قبل التركيب، وتناول فيه المسائل التصريفيّة.

والثانية: في أحكامها حالة التركيب[٧]، «وهي إعرابيّة، وغير إعرابيّة. وغير الإعرابيّة: البناء، والحكاية، والإدغام من كلمتين، والتقاء الساكنين من

(١) ابن جنّي، المنصف، ١/ ٣، ٤.

(٢) العكبريّ، اللباب في علل البناء والإعراب، ٢/ ٢١٩.

(٣) ابن عصفور، الممتع، ١/ ٣١- ٣٣.

(٤) ابن مالك، التسهيل، ٢٩٠، وشرح الكافية الشافية، ٤/ ٢٠١٢.

(٥) ابن عقيل، المساعد، ٤/ ٦.

(٦) أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ١/ ٢٢.

(٧) أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ١/ ٤.

كلمتين، والتقاء الهمزتين من كلمتين... والوقف»[١].

ولعلّ أوّل من توسّع في إدخال بعض أحكام الكلم التركيبيّة غير الإعرابيّة في ثنايا القضايا الصرفيّة هو أبو علي الفارسيّ في كتابه التكملة، فقد فصّل في أحكام التقاء الساكنين في كلمة وكلمتين[٢]، والوقف[٣]، والإدغام في كلمة وكلمتين[٤].

والراجح ما ذهب إليه أبو حيّان؛ لأن مذهب الجمهور حصر التصريف في بنية الكلمة قبل التركيب، ومن تناول شيئًا من الأحكام التركيبيّة في ثنايا القضايا التصريفيّة فإنّما فعل ذلك توسّعًا، كما قال ابن عقيل، وتبعًا لأشباهها في الكلمة الواحدة.

وقد يكون صنيع الفارسيّ هو ما أوهم ابن الحاجب، فأدخل القضايا التركيبيّة في مفهوم التصريف.

٥- حكم الواو الواقعة لامًا لفُعْلَى:

ذهب ابن الحاجب إلى أنّ الواو الواقعة لامًا لفُعْلى تقلب ياءً في الاسم، نحو: العليا والدنيا، وشذّ نحو: القصوى وحُزْوى، ولا تقلب في الصفة، نحو: الغُزْوى[٥].

واعترض أبو حيّان لتمثيله بالغُزْوى بما يوحي أنّه مسموع، والقياس غيره، فقال: «وأمّا قول ابن الحاجب: الغُزْوى صفة تأنيث الأغزى، فتمثيل من عنده، لا

(١) أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ٢/ ٦٧٢.

(٢) الفارسيّ، التكملة، ١٨٥.

(٣) الفارسيّ، التكملة، ٢٠٧.

(٤) الفارسيّ، التكملة، ٦١٤.

(٥) ابن الحاجب، الشافية، ٣٦٨- ٣٦٩.

نقل، والقياس: الغُزْيا»[١].

ويرجع هذا الاعتراض إلى الاختلاف في أصل المسألة؛ فقد ذهب جمهور النحويّين من المتقدّمين والمتأخّرين إلى أنّ الواو الواقعة لامًا لفُعْلى تقلب ياءً في الاسم، نحو: الدُّنْيا والعُلْيا والقُصْيا، فإنّ هذه الألفاظ قد جرت مجرى الأسماء. ولا تعلّ الواو في الصفة. قال سيبويه: «وأمّا فُعْلى من بنات الواو فإذا كانت اسمًا فإنّ الياء مبدلة مكان الواو... وذلك قولك: الدُّنْيا والعُلْيا والقُصْيا. وقد قالوا: القُصْوى، فأجروها على الأصل؛ لأنّها قد تكون صفة بالألف واللام. فإذا قلت فُعْلى من ذا الباب جاء على الأصل إذا كان صفة»[٢].

وهذا رأي المازنيّ[٣]، وابن جنّي[٤]، والأعلم الشنتمريّ[٥]، وابن عصفور[٦]، عصفور[٦]، وغيرهم.

وجُلّ هؤلاء لم يمثّلوا للصفة، كسيبويه، والمازنيّ، والأعلم، وربّما نصّوا على أنّه لا يحفظ من ذلك شيء، قال الأعلم: «ذِكْرُه أنّ فُعْلى من ذوات الواو إذا كان صفة على أصلها، وإن كان لا يحفظ في كلامهم شيء من ذلك على فُعْلى؛ لأنّ القياس أن يحمل على أصله حتّى يتبيّن أنّه خارج عن أصله، شاذٌ عن بابه»[٧].

(١) أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ١/ ٢٩٢.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٤/ ٣٨٩.

(٣) المازني، متن كتاب التصريف في المنصف شرح كتاب التصريف للمازنيّ، ٢/ ١٦٢.

(٤) ابن جنّي، المنصف، ١/ ١٦٢.

(٥) الأعلم، النكت في تفسير كتاب سيبويه، ٣/ ٣٧٠.

(٦) ابن عصفور، الممتع، ٢/ ٥٤٤- ٥٤٥.

(٧) الأعلم، النكت في تفسير كتاب سيبويه، ٣/ ٣٧٠، وانظر: الرضي، شرح الشافية، ٣/ ١٧٩.

وخالف ابنُ مالك ما قرّره جمهور النحويّين، فذكر أنّ الياء تبدل من الواو الواقعة لام فُعْلى صفة محضة، كالعُلْيا مؤنّث الأعلى، أو جارية مجرى الأسماء، كالدُّنْيا مؤنّث الأدنى. أمّا القصوى مؤنّث الأقصى فنادر. وتصحّ الواو إن كانت فُعْلى اسمًا محضًا، كحُزْوى. ثمّ ذكر أنّ هذا الرأي خلاف المشهور عند التصريفيّين، ولكنّه مؤيّد بالدليل، وموافق لقول أئمّة اللغة؛ فقد حكى الأزهريّ[١] عن ابن السكّيت والفرّاء «أنّهما قالا: ما كان من النعوت مثل الدُّنْيا والعُلْيا فإنّه بالياء؛ لأنّهم يستثقلون الواو مع ضمة أوّله... هذا قول ابن السكّيت، وقول الفرّاء، والواقع على وَفْقِه، قال الله تعالى: ﴿إِذ أَنتُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [الأنفال: ٤٢] وقال تعالى: ﴿وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِيَ ٱلْعُلْيَا﴾ [التوبة: ٤٠]. وهاتان صفتان محضتان، والنحويّون يقولون: هذا الإعلال مخصوص بالاسم، ثمّ لا يمثّلون إلّا بصفة»[٢].

ووافق ابنَ مالك بهاءُ الدين بن النحّاس[٣]، وأبو حيّان[٤]، والسمين الحلبيّ[٥]، وابن عقيل[٦]، وناظر الجيش[٧].

وجعل أبو إسحاق الشاطبيُّ كلامَ ابن مالك مشكلًا جدًّا، وهو خلاف ما قاله الناس أجمعون[٨]. وفي كلام الشاطبيّ نظر؛ فقد استند ابن مالك إلى ماحكاه

(١) الأزهريّ، تهذيب اللغة، (قصو) ٩/ ١٧٥.
(٢) ابن مالك، إيجاز التعريف، ١٥٦– ١٥٨.
(٣) نقله عنه أبو حيّان. ارتشاف الضرب، ١/ ٢٩٢.
(٤) أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ١/ ٢٩١– ٢٩٢.
(٥) السمين، الدرّ المصون، ١/ ٤٩٠، ٥/ ٦١٠.
(٦) ابن عقيل، المساعد، ٤/ ١٥٧– ١٥٨.
(٧) ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ١٠/ ٥١٢٩.
(٨) الشاطبيّ، المقاصد الشافية، ٩/ ١٨١– ١٨٤.

ماحكاه الأزهريّ عن الفرّاء وابن السكّيت، وتابع ابنَ مالك جماعةٌ من المتأخّرين –كما سبق–.

ورأي ابن مالك حريٌّ بالصواب؛ فإنّه أقرب إلى واقع اللغة، وأبعد عن تكلّف تأويل الصفة بالاسم.

واعتراض أبي حيّان لابن الحاجب وجيه؛ لأنّه:

- لا فرق بين الغُزيا مؤنّث الأغزى، وبين العُليا مؤنّث الأعلى، والدُّنيا مؤنّث الأدنى.
- من قال: إنّ الواو تصحّ في الصفة لم يمثّل لها، بل نصّ بعضهم على أنّه لا يحفظ في كلام العرب شيء من ذلك –كما سبق– فلم يستند ابن الحاجب إلى نقل عن العرب أنّهم يقولون: الغُزْوى.

ويحسن تقرير بعض الأمور في هذه المسألة، وهي:

- أنّ الثمانيني قد سبق ابن الحاجب إلى ذكر الغُزْوى، وقد يكون ابن الحاجب استند إليه في هذا المثال غير أنّ الثمانيني صرّح بعدم النقل عن العرب، فقال: «فلو بنيت فُعْلى من (غزوت)، وجعلتها اسمًا لقلت: الغُزْيا، ولو جعلتها صفة لصحّحت الواو، فقلت: الغُزْوى»[(١)]. أمّا ابن الحاجب فكلامه يوهم أنّ هذا المثال مسموع.
- أنّ ابن الناظم في شرحه شافية ابن الحاجب قد سبق أبا حيّان إلى هذا الاعتراض[(٢)]، واعترض لابن الحاجب أيضًا الرضي، وقال: إنّ في كلامه نظرًا؛ لأنّه جعل القصوى اسمًا، وهي شاذّة، والغُزْوى صفة، وهي قياس، ولا

(١) الثمانيني، شرح التصريف، ٥٣٥.

(٢) ابن الناظم، بغية الطالب في الردّ على تصريف ابن الحاجب، ٢٢٨– ٢٢٩، نقلًا عن حاشية محقّق التذييل والتكميل، ١٩/ ٣٦١. وانظر: الأستراباذيّ، شرح الشافية، ٢/ ٨٣٢، والمراديّ، شرح الألفيّة، ٢/ ٥٤٥.

فرق بينهما[١].

- لو مثّل ابن الحاجب للصفة بالحُلْوى لما كان للاعتراض عليه سبيل، وقد مثّل بها ابن عصفور، ورأيه كرأي ابن الحاجب إلّا في المثال[٢]. والحُلْوى قد ثبت بها النقل، كما يُفْهِمه كلام ابن قتيبة، وابن جنّي[٣]، قال ابن قتيبة: «ورُوِي عنهم: خذ الحُلْوى، وأعطه المُرَّى»[٤].

(١) الرضي، شرح الشافية، ٣/ ١٧٨.

(٢) ابن عصفور، الممتع، ٢/ ٥٤٤– ٥٤٥.

(٣) ابن جنّي، المنصف، ٢/ ١٦٣، وسرّ صناعة الإعراب، ٢/ ٧٣٦.

(٤) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ٦٠٣.

الخاتمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين، أما بعد:

فقد انتهى البحث إلى نتائج، أهمّها:

- انطلق أبو حيّان في بعض آرائه التي بنى عليه اعتراضاته من واقع اللغة، فما شهد له النقل عن العرب من المذاهب والتعاليل أخذ به، وما جُهِل النقل فيه عن العرب ردّه إلى أصل متين من الأصول التي بنى عليها النحويّون أحكامهم.
- من أهمّ أسباب اعتراضات أبي حيّان النزعة الأصوليّة المنطقيّة التي انتهجها ابن الحاجب في بعض أحكامه وتعاليله.
- من الأصول التي احتجّ بها أبو حيّان على ابن الحاجب السماع، والحمل على النظير.
- انفرد ابن الحاجب ببعض الآراء، وصرّح بمخالفة النحويّين، واعتدّ برأيه، وعلّله، ونبّه إلى سبقه إليه، وخالفه أبو حيّان، وذكر أنّه لا تحقيق فيما جاء به.
- كان لبعض آراء ابن الحاجب التي استحدثها أثر فيمن بعده، فتابعه بعض شرّاح الكافية، وبعض المحدثين.
- سبق ابنُ الناظم أبا حيّان في أحد اعتراضاته لابن الحاجب.
- كثر في منهج أبي حيّان عدم تسمية من ينقل عنه، أو من يخالفه، ويذكر ما يدلّ عليه، كوصفه، أو كتابه، أو نحو ذلك، وفي اعتراضه لابن الحاجب لم يسمّه في ثلاث مسائل، وسمّاه في اثنتين.
- انتهى البحث إلى ترجيح رأي أبي حيّان في أربع مسائل، وإلى مذهب وسط بين مذهبي ابن الحاجب وأبي حيّان في مسألة واحدة.
- أظهر البحث أنّ أبا حيّان مع انصرافه عن نحو ابن الحاجب، وتصريحه بترك النظر في كلامه قد أنصفه في غير موضع، واعترف بسبقه إيّاه في بعض ما اعتقد أنّه السابق إليه.

المراجع

- الأخفش؛ سعيد بن مسعدة، **معاني القرآن**، تحقيق: هدى قراعة، القاهرة، الخانجي، ١٤٣١هـ.
- الأزهري؛ خالد بن عبد الله، **شرح الأزهرية**، القاهرة، مكتبة بولاق.
- الأستراباذي؛ ركن الدين الحسن بن محمّد:

– **البسيط في شرح الكافية**، تحقيق: حازم الحلّيّ، إيران، المكتبة الأدبيّة المختصّة، ١٤٢٧هـ.

– **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق: عبد المقصود محمّد عبد المقصود، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤٣٢هـ.

- الأشموني؛ أبو الحسن علي نور الدين بن محمد، **شرحه لألفية ابن مالك**، تحقيق: محمّد محيي الدين عبد الحميد، مصر، مطبعة السعادة، ١٣٧٥هـ.
- الأعلم الشنتمري؛ أبو الحجاج يوسف بن سليمان، **النكت في تفسير كتاب سيبويه**، تحقيق: رشيد بلحبيب، المغرب، وزارة الأوقاف، ١٤٢٠هـ.
- ابن بابشاذ؛ طاهر بن أحمد، **شرح جمل الزجاجي**، تحقيق: علي توفيق الحمد، إربد، عالم الكتب الحديث، ٢٠١٦م.
- البعلي؛ محمّد بن أبي الفتح، **الفاخر في شرح جمل عبد القاهر**، تحقيق: ممدوح خسارة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٤٢٣هـ.
- الثمانيني؛ أبو القاسم عمر بن ثابت:

– **شرح التصريف**، تحقيق: إبراهيم البعيمي، الرياض، مكتبة الرشد، ١٤١٩هـ.

– **شرح اللمع لابن جنّي**، تحقيق: فتحي حسانين، القاهرة، دار الحرم، ٢٠١٠م.

- الجاربردي؛ أحمد بن الحسن، **شرح الشافية**، تحقيق: نبيل أبو عمشة، أبو ظبي، دار الكتب الوطنية، ١٤٣٥هـ.
- الجامي؛ عبد الرحمن بن أحمد، **الفوائد الضيائيّة على متن الكافية في النحو**، تحقيق: أحمد عزّو عناية، وعلي مصطفى، إيران، إمام رباني،

١٣٩٣هـ ش.

- الجرجاني؛ عبد القاهر، **الجمل في النحو**، تحقيق: علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ.
- ابن جمعة الموصليّ؛ عبد العزيز، **شرح كافية ابن الحاجب**، تحقيق: علي الشوملي، الأردن، دار الكندي، ١٤٢١هـ.
- ابن جني؛ أبو الفتح عثمان:

– **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، مصر، دار الكتب المصرية، ١٩٥٢م.

– **سرّ صناعة الإعراب**، تحقيق: حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، ١٤١٣هـ.

– **المنصف شرح كتاب التصريف للمازني**، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مصر، وزارة المعارف، ١٣٧٣هـ.

- ابن الحاجب؛ أبو عمر عثمان بن أبي بكر:

– **الأمالي**، تحقيق: فخر قدارة (عمّان، دار عمار، ١٤٠٩هـ).

– **الإيضاح في شرح المفصل**، تحقيق: إبراهيم محمد عبدالله (القاهرة، دار سعد الدين، ١٤٣١هـ).

– **الشافية في علمي التصريف والخط**، تحقيق: حسن العثمان، مكة المكرمة، المكتبة المكية، ١٤٣٥هـ.

– **شرح الشافية**، تحقيق: غازي العتيبي، الرياض، مكتبة الرشد، ١٤٤٢هـ.

– **شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب**، تحقيق: جمال عبد العاطي مخيمر، مكّة المكرّمة، مكتبة نزار الباز، ١٤١٨هـ.

– **شرح الوافية نظم الكافية**، تحقيق: موسى بناي العليلي، النجف، مطبعة الآداب، ١٤٠٠هـ.

– **الكافية في النحو**، تحقيق: طارق نجم عبد الله، جدة، دار الوفاء، ١٤٠٧هـ.

- حسن؛ عباس، **النحو الوافي**، القاهرة، دار المعارف، ط ٥.

- الحديثيّ؛ خديجة، **أبو حيان النحوي**، بغداد، مكتبة النهضة، ١٣٨٥هـ.
- أبو حيان؛ محمد بن يوسف:

– **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق: رجب عثمان محمد، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ.

– **البحر المحيط**، تحقيق: عبد الله التركي، ١٤٣٦هـ.

– **تذكرة النحاة**، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ.

– **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، تحقيق: حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، ١٤١٨هـ.

– **منهج السالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك**، تحقيق: سدني جلازر، نيوهيفن، الجمعية الشرقية الأمريكيّة، ١٩٤٧م.

- ابن الخشاب؛ عبد الله بن أحمد، **المرتجل**، تحقيق: علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ.
- ابن خلّكان؛ أحمد بن محمد، **وفيات الأعيان**، تحقيق: إحسان عباس، بيروت، دار صادر، ١٤٣٤هـ.
- الخوارزمي؛ صدر الأفاضل القاسم بن الحسين، **شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير**، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٠م.
- الدماميني؛ محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر، **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**، تحقيق: محمد المفدى (الرياض، مطبعة الحميضي، ١٤٢٦هـ).
- الذهبي؛ شمس الدين محمد بن أحمد، **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار**، تحقيق: طيار آلتي قولاج، اسطنبول، مركز البحوث الإسلامية، ١٤١٦هـ.

- ابن أبي الربيع؛ عبيد الله بن أحمد الأشبيلي، **شرح جمل الزجاجي**، تحقيق: خالد التويجري، الدمام، مكتبة المتنبي،١٤٣٩هـ.
- الرجراجي؛ الحسين بن علي، **رفع النقاب عن تنقيح الشهاب**، تحقيق: أحمد السراح، وعبد الرحمن الجبرين، الرياض، مكتبة الرشد، ١٤٢٥هـ.
- الرصاص؛ أحمد بن محمد، **منهاج الطالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب**، تحقيق: أحمد السالم، القاهرة، دار السلام، ١٤٤١هـ.
- الرضي، محمد بن الحسن:

– **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٣٩٥هـ.

– **شرح كافية ابن الحاجب**، تحقيق: حسن الحفظي، ويحيى بشير مصري، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٤١٧هـ.

- الرماني؛ أبو الحسن علي بن عيسى، **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق: شريف النجار، القاهرة، دار السلام، ١٤٤٢هـ.
- الزركشي؛ محمد بن عبد الله، **البحر المحيط في أصول الفقه**، دار الكتبي، ١٤١٤هـ.
- ابن السراج؛ أبو بكر محمد بن سهل، **الموجز في النحو**، تحقيق: محمد التراس، القاهرة، دار السلام،١٤٣٩هـ.
- ابن السكيت؛ يعقوب بن إسحاق، **إصلاح المنطق**، تحقيق: أحمد شاكر، وعبد السلام هارون، القاهرة، دار المعارف، ٢٠١٧م.
- سيبويه؛ أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، **الكتاب**، تحقيق: عبدالسلام هارون، بيروت، دار الجيل، مصورة عن الطبعة المصرية.
- السيرافي؛ أبو سعيد الحسن بن عبدالله، **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق: رمضان عبد التواب وآخرين، القاهرة، دار الكتب والوثائق القومية، ١٤٢٩هـ.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، **النكت على الألفية والكافية والشافية**

والشذور والنزهة، تحقيق: فاخر مطر، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٨هـ.

- الشاطبي؛ أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، تحقيق: عبدالرحمن العثيمين وآخرين، مكة المكرّمة، جامعة أمّ القرى، ١٤٢٨هـ.
- الشنقيطي؛ عبد الله بن إبراهيم، **نشر البنود على مراقي السعود**، المغرب، مطبعة فضالة.
- الشنقيطي؛ محمد الأمين، **آداب البحث والمناظرة**، تحقيق: سعود العريفي، الرياض، دار عطاءات العلم، ١٤٤١هـ.
- الصفدي؛ صلاح الدين خليل بن أيبك:

– **أعيان العصر وأعوان النصر**، تحقيق: علي أبو زيد وآخرين، بيروت، دار الفكر المعاصر، ١٤١٨هـ.

– **الوافي بالوفيات**، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، بيروت، دار إحياء التراث، ١٤٢٠هـ.

- الضحيان؛ سليمان، **ست رسائل مصنفة في الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس –دراسة تحليلية مقارنة–** جامعة القصيم، مجلة العلوم العربية والإنسانية، مج ٩، ع ٣، ١٤٣٧هـ.
- ابن عاشور؛ محمد الطاهر، **حاشية التوضيح والتصحيح لمشكلات كتاب التنقيح**، تونس، مطبعة النهضة، ١٣٤١هـ.
- ابن عبد الدائم؛ شمس الدين محمد، **الفوائد السنية في شرح الألفية**، تحقيق: عبد الله رمضان موسى، الجيزة، مكتبة التوعية الإسلامية، ١٤٣٦هـ.
- ابن عصفور؛ علي بن مؤمن الإشبيلي:

– **شرح جمل الزجاجي**، تحقيق: صاحب أبو جناح (بيروت، عالم الكتب، ١٤١٩هـ).

- **الممتع في التصريف**، تحقيق: فخر الدين قباوة (بيروت، دار المعرفة، ١٤٠٧هـ).
- ابن عقيل؛ بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن، **المساعد على تسهيل الفوائد**، تحقيق: محمد كامل بركات، مكّة المكرّمة، جامعة أمّ القرى،١٤٢٢هـ.
- العكبري؛ أبو البقاء عبدالله بن الحسين، **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق: غازي طليمات وعبد الإله نبهان، دمشق، دار الفكر، ١٤٢٢هـ.
- العلوي؛ يحيى بن حمزة، **المنهاج في شرح جمل الزجاجي**، تحقيق: هادي ناجي، الرياض، مكتبة الرشد، ١٤٣٠هـ.
- الفارسي؛ أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار:
- **التعليقة على كتاب سيبويه**، تحقيق: عوض القوزي، الرياض، دار المفردات، ١٤٣٢هـ.
- **التكملة**، تحقيق: كاظم المرجان، بيروت، عالم الكتب، ١٤١٩هـ.
- ابن الفخار؛ محمد بن علي، **شرح الجمل**، تحقيق: روعة ناجي، بيروت دار الكتب العلمية، ١٤٣٤هـ.
- ابن قتيبة؛ عبد الله بن مسلم، **أدب الكاتب**، تحقيق: محمد الدالي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ.
- ابن القيم؛ إبراهيم بن محمد، **إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد السهلي، الرياض، أضواء السلف، ١٤٢٢هـ.
- ابن مالك؛ محمد بن عبدالله:
- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تحقيق: محمد كامل بركات (دار الكاتب العربي، ١٣٨٧هـ).
- **شرح التسهيل**، تحقيق: عبدالرحمن السيد ومحمد المختون (مصر، هجر، ١٤١٠هـ).

– **شرح الكافية الشافية**، تحقيق: عبد المنعم هريدي (مكة المكرمة، جامعة أمّ القرى، ١٩٨٢م).

- ابن مجاهد؛ أبو بكر أحمد بن موسى، السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف (ط٢، القاهرة، دار المعارف، ١٤٠٠هـ).
- المرادي؛ بدر الدين الحسن بن قاسم، **شرح الألفية**، تحقيق: فخر الدين قباوة، بيروت، دار مكتبة المعارف، ١٤٢٨هـ.
- المرداوي؛ علي بن سليمان، **التحبير شرح التحرير في أصول الفقه**، تحقيق: عبد الرحمن الجبرين، وعوض القرني، وأحمد السراح، الرياض، مكتبة الرشد، ١٤٢١هـ.
- المطرزي؛ ناصر بن أبي المكارم، **كتاب المصباح في النحو**، تحقيق: مقبول النعمة، بيروت، دار البشائر، ١٤١٤هـ.
- ناظر الجيش؛ محب الدين محمد بن يوسف، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرين، القاهرة، دار السلام، ١٤٢٨هـ.
- ابن الناظم؛ بدر الدين محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك، **بغية الطالب في الرد على تصريف ابن الحاجب**، تحقيق: حسن العثمان، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، ١٤١٠هـ.
- ابن هشام؛ أبو محمد عبدالله بن يوسف:

– **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الفكر.

– **حاشيتان من حواشي ابن هشام الأنصاري على ألفية ابن مالك**، تحقيق: جابر السريع، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

- ابن يعيش، يعيش بن علي، **شرح المفصل**، تحقيق: عبد اللطيف الخطيب، الكويت، دار العروبة، ١٤٣٥هـ.